«العبرة المفقودة من الصراع العربي الإسرائيلي» للدكتور رزق إلياس

حرب تشرين التحريرية أكدت صحة النظرية التي استند إليها الرئيس حافظ الأسد في الإعداد للحرب وخوضها

الرئيس بشار الأسد وضع قضية تحرير الجولان في المقدمة من سلم الأولويات الوطنية

| وائل العدس

صدر حديثاً عن وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب، كتاب «العبرة المفقودة من الصراع العربي الإسرائيلي» من تأليف الدكتور رزق إلياس، ويقع في ٥٢٥ صفحة من القطع الكبير، ويتألف من ثمانية فصول. ويحاول المؤلف من خلال مشاركته الميدانية في الحروب العربية – الإسرائيلية وتأريخه لها، تأريخاً وثائقياً، أن يلخص أحداث هذا الصراع خلال القرن المنصرم والحروب التي جرت منذ عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٨٢، موضحاً دروس وعبر كلا الطرفين في كل من تلك الحروب، وكذلك أسباب إخفاق عملية السلام التي بدأت في مدريد عام ١٩٩١، مبدياً أن العبرة بالتوصل إلى سلام عادل وشامل ما زالت مفقودة، معللاً أسباب ذلك، الأمر الذي يجعل هذا الكتاب ذا أهمية كبيرة للسياسيين والعسكريين المهتمين بالصراع العربي – الإسرائيلي منذ بدايته وحتى الآن. وأهدى الكاتب كتابه إلى كل الذين عملوا ويعملون على تحقيق السلام العادل والشامل وإنهاء الصراع العربي – الإسرائيلي الذي تجاوز قرناً من الزمن.

المقدمة

ويقول د. رزق إلياس في مقدمته إنني حاولت في هذا الكتاب الذي تضمن جميع الحروب العربية – الإسرائيلية والمفاوضات بين سورية و«إسرائيل»، أن أظهر تأثير الجغرافيا والسياسة في قرارات الحرب أو السلم، وتأثير عملية بناء القوة ونظرية استخدامها والتوازن العسكري بين الطرفين في خوض الحرب، وقدرة كل طرف على تقويم نتائج كل جولة من جولات الصراع واستخلاص الدروس والعبر منها، من أجل خوض حرب لاحقة أو اللجوء إلى التسوية السلمية، لذا لجأت في الفصل الأول إلى توصيف جغرافية وطبغرافية مسرح الحرب، وتناولت في الفصول اللاحقة الحروب المتتالية بدءاً من حرب عام ١٩٤٨ حتى حرب ١٩٨٢، وجاء الفصل الأخير ليعرض العملية السلمية بين سورية و«إسرائيل» التي بدأت في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ وأسباب فشلها، الأمر الذي يساعد القارئ على تكوين فكرة شاملة عن الصراع العربي– الإسرائيلي وجولاته التي لم تنته بعد حرباً أو سلماً.

وأضاف: ساعدني على كتابة فصول هذا الكتاب موقعي الذي كنت أشغله ضابط أركان في القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة السورية، ومن ثم مستشاراً لوزير الدفاع، ومشاركتي في هذه الحروب من حرب عام ١٩٦٧، وقيامي بتدريس هذه الموضوعات في الأكاديمية العسكرية العليا في دمشق، ومساهمتي كعضو في عملية السلام بين سورية و«إسرائيل».

وأكد أنه يبدو بعد حرب تشرين عام ١٩٧٣ وحرب لبنان ١٩٨٢ والانتفاضة الفلسطينية في الضفة والقطاع وتحرير المقاومة اللبنانية عام ٢٠٠٠ وحرب لبنان الثانية عام ٢٠٠٦ أن العقيدة الصهيونية القائمة على الهجرة والاستيطان أخذت بالتراجع، «فإسرائيل» أجبرت على تفكيك مستوطناتها في سيناء وقطاع غزة، كما أجبرت على الانسحاب من الجنوب اللبناني بعد أن وصلت قواتها إلى بيروت، وسقط حلمها بإقامة دولة فلسطينية في شرق الأردن، وانتقلت في السنوات الأخيرة للدفاع الإستراتيجي عن الحدود مع التركيز على بناء الجدران المحصنة في الضفة الغربية وقطاع غزة والحدود اللبنانية والمرتفعات السورية المحتلة.

ووفقاً للكاتب فإن «إسرائيل» ترى الآن أن تسليح قوى محور المقاومة المكون من سورية وإيران وحزب الله والمنظمات الفلسطينية يشكل خطراً وجودياً على كيانها، لأن مثل هذا التسليح يستطيع تحقيق إصابات دقيقة في جميع الأهداف الحيوية في العمق الإسرائيلي، كما يملك من القوى والوسائط ما يمكنه من اختراق وتجاوز الحواجز والجدران التي بنتها «إسرائيل» على طول الحدود بوسائل شتى.

فصول الكتاب

يتناول الفصل الأول بعض الخصائص الجغرافية لمسرح الحرب في فلسطين ومرتفعات الجولان السورية المحتلة، وما يتضمنها من حدود الانتداب وخطوط الهدنة، والمعالم الطبغرافية البارزة في فلسطين ومرتفعات الجولان السورية.

ويتحدث الفصل الثاني عن الحرب العربية – الإسرائيلية عام ١٩٤٨، على حين تحدث الثالث عن العدوان الثلاثي «البريطاني، الفرنسي، الإسرائيلي» على مصر عام ١٩٥٦، في وقت شرح في الرابع العدوان الإسرائيلي على الدول العربية الثلاث «مصر، الأردن، سورية» عام ١٩٦٧.

وتناول الكاتب في الفصل الخامس، إعادة بناء القوات المسلحة السورية لخوض حرب تحرير الجولان والقيام بحرب الاستنزاف الأولى «١٩٦٨ – ١٩٧٣».

وفي الفصل السادس تحدث الكاتب عن حرب تشرين التحريرية عام ١٩٧٣ على الجبهتين السورية والمصرية، وحرب الاستنزاف الثانية على الجبهة السورية «١٩٧٣–١٩٧٤».

وتناول الفصل السابع توجه سورية لبناء توازن إستراتيجي مع «إسرائيل» ومواجهة الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، على حين اختتم الكتاب بالفصل الثامن الذي تناول العملية السلمية بين سورية و«إسرائيل» وأسباب فشلها.

مهمة التحرير

في الفصل الخامس، تحدث الكاتب عن معالم نظرية الرئيس حافظ الأسد رحمه الله لتحرير الجولان والأراضي العربية المحتلة.

من يطّلع على كلمة القائد حافظ الأسد في المؤتمر القومي العاشر الاستثنائي لحزب البعث العربي الاشتراكي الذي انعقد في مطلع تشرين الثاني عام ١٩٧٠، يلمس الهم الذي كان يحمله لتحرير الأرض التي احتلتها «إسرائيل» في عدوانها عام ١٩٦٧، هذا الهم الذي بقي شغله الشاغل طول فترة حياته، وكان عدد محدود من الأشخاص المقربين منه يعلم أنه في الذكرى السنوية لاحتلال الجولان، أي في العاشر من حزيران من كل عام، كان القائد الأسد يخصص كامل يومه لتقويم ما أنجزته سورية على طريق تحرير الجولان.

وفي كلمته في هذا المؤتمر الذي انعقد قبل قيام الحركة التصحيحية عام ١٩٧٠ بعدة أيام، وضع القائد حافظ الأسد رؤيته في كيفية تحرير الجولان والأراضي العربية المحتلة، وسار وفق هذه الرؤية لمدة ثلاثين سنة حتى وفاته، ولا تزال هذه الرؤية صالحة لترشيد خطواتنا في طريق النضال والتحرير.

واستعرض الكاتب رؤية القائد الخالد الواضحة والمتكاملة والمترابطة في السياسة الداخلية والعربية والدولية وفي مجال المعركة من أجل إنجاز مهمة التحرير.

حرب تشرين التحريرية

وبعد الخوض في تفاصيل حرب تشرين التحريرية، عدّد د.رزق إلياس في الفصل السادس أهم النتائج الإيجابية التي أسفرت عنها هذه الحرب عام ١٩٧٣، منها النصر المعنوي ليس للمقاتلين الذين شاركوا فيها فقط وإنما للإنسان العربي الذي عانى حالة من الإحباط نتيجة هزيمة حزيران ١٩٦٧، إضافة إلى تحرير جزء من الأراضي المحتلة، وأظهرت هذه الحرب أهمية التضامن العربي وفاعليته وأجبرت العدو على التعامل مع القضية الفلسطينية كقضية شعب لا قضية لاجئين. كما أحدثت حرب تشرين هزة كبيرة في البنية النفسية الاجتماعية – السياسية للمجتمع الإسرائيلي، وعززت موقع العرب في ميدان العمل السياسي الدولي.

وقد أكدت هذه الحرب من خلال التجربة العملية صحة النظرية التي استند إليها الرئيس حافظ الأسد في الإعداد للحرب وخوضها.

وقد ظهر الجندي العربي خلال المعركة بصورته الحقيقية شجاعاً قادراً على استخدام آلة الحرب الحديثة، محباً لأمته، مضحياً في سبيلها، ما يعني وجود طاقة معنوية لدى الشعب العربي لخوض حرب تحرير أخرى.

وبدت في هذه الحرب دلائل علمية على وحدة الأمة العربية في الإرادة والمشاعر والرغبات والآمال والأهداف، وعلى امتلاكها طاقة هائلة عسكرية بشرية واقتصادية قادرة على تحقيق النصر إذا ما استخدمت بشكل صحيح.

وهناك أهمية خاصة لعملية الربط بين المعركة العسكرية والمعركة السياسية، تلك التي نبه إليها الرئيس حافظ الأسد بقوله: «لا يمكن بأي شكل أو بأي تحليل فصل معركتنا السياسية عن معركتنا العسكرية، لأن الأولى جاءت وليدة الثانية، وهي متلازمة معها ومعتمدة عليها، ولقد حققنا بصمودنا في المعركة العسكرية نتائج مجيدة حطمت كل الأساطير التي نسجها العدو من حوله، ونحن قادرون أيضاً بالصمود والثقة بالنفس والتماسك القوي في الجبهة الداخلية، وبالتلاحم المتين مع أمتنا العربية، أن نحقق النجاح في المعركة السياسية، ونجاحنا في هذه المعركة يكون إما ببلوغ الأهداف التي قاتلنا من أجلها، وإما بالقول: لا بإباء وشمم إذا واجهنا تلاعباً أو مراوغة أو تهرباً من تطبيق قرار مجلس الأمن حسبما فهمناه».

العملية السلمية

ونشر د.رزق إلياس في الفصل الثامن الذي يتحدث عن «العملية السلمية وأسباب فشلها» قول الرئيس حافظ الأسد في ٩ أيلول عام ١٩٩٢ في لقائه مع وفد من مواطني الجولان جاء لزيارة دمشق: «كنا في الماضي نردد على الدوام إننا نريد السلام، وقد قلنا ذلك بإخلاص، واليوم نحن نريد سلاماً شاملاً يحفظ كرامتنا وتقبله شعوبنا، ولا يتطلب منا أي تراجع عن حقوقنا الوطنية، ولن يؤذي بأي حال من الأحوال كرامة واعتزاز أمتنا، نحن نريد سلام الشجعان، سلام الفرسان، السلام الحقيقي الدائم الذي يحمي مصالح الجميع، إذا وافق الآخرون على هذا النوع من السلام يمكن عندئذ تحقيقه».

وفي الأول من آب عام ١٩٩٣ وبمناسبة الاحتفال بيوم الجيش العربي السوري، قدّم الرئيس الأسد إشارة واضحة على مدى جدية سورية في تحقيق السلام قائلاً: «نحن في معركة السلام ونخوضها بنفس الجدية التي نخوض بها الحروب العسكرية، ولن تكون مواقفنا في معركة السلام أقل شجاعة من مواقفنا في أرض المعركة».

كما استعرض الكتاب موقف السيد الرئيس بشار الأسد من العملية السلمية، حيث وضع قضية تحرير الجولان في المقدمة من سلم الأولويات الوطنية منذ بدء ولايته الأولى في خطاب القسم الدستوري أمام مجلس الشعب في ٢٠٠٠/٧/١٧، وقد جاء في ذلك الخطاب: «إسرائيل مازالت تحتل أرضنا في الجولان، وهو موضوع يشكل همنا الأول وشغلنا الشاغل، وتحرير أرضنا المحتلة هو هدف أساسي، وموقعه في المقدمة من سلم الأولويات الوطنية، وأهميته بالنسبة لنا توازي أهمية السلام العادل والشامل الذي اعتمدناه خياراً إستراتيجياً، لكن ليس على حساب أرضنا ولا على حساب سيادتنا، فالأرض والسيادة هما قضية كرامة وطنية، ولا يمكن وغير مسموح لأحد أن يفرط بها أو يمسها، ولقد كنا واضحين في تعاملنا، ثابتين في مواقفنا منذ بدء العملية السلمية في مدريد عام ١٩٩١، وذلك بعكس السياسة الإسرائيلية التي اتسمت بالتذبذب حيناً، وبوضع العراقيل أحياناً أخرى».

وفي الخطاب نفسه أكد الرئيس الأسد وجوب العمل بأقصى ما يمكن من السرعة من أجل تحرير الجولان من دون التفريط بالأرض قائلاً: «نؤكد هنا أننا مستعجلون لتحقيق السلام، ولكننا غير مستعدين للتفريط بالأرض، بل نريد استعادتها كاملة حتى خط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، ولا نقبل لسيادتنا أن تمس، إننا نستعجل السلام لأنه خيارنا، والشعب العربي السوري شعب محب للسلام عبر التاريخ».

وقد طالب الرئيس الأسد الولايات المتحدة الأميركية بدور حيادي ونزيه وفاعل لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، كما طالب منظمة الأمم المتحدة بدور فاعل موضحاً طبيعة السلام بين الشعوب.

وفي خطاب لاحق طالب الرئيس بشار الأسد روسيا والاتحاد الأوروبي بدور أكثر فاعلية، على حين عدّ في خطاب آخر أن من متطلبات تحقيق السلام تعزيز التضامن العربي، وقد طالب جميع الدول العربية أن تقف صفاً واحداً في مواجهة الغطرسة الإسرائيلية.

وفي خطاب آخر، أشار الرئيس الأسد إلى طبيعة الشعب السوري المحبة للسلام بقوله: السلام إيديولوجيا لسورية وليس مجرد عمل سياسي، لو عدت إلى تاريخ سورية لمئات وآلاف السنين فستجد أنه ليس لها تاريخ عدواني، وبالتالي فالصراع الحقيقي بيننا وبين الإسرائيليين هو بين من يشعل الحرب ومن يمنع الحرب».

كما أوضح الرئيس الأسد التباين بين عبارتي شروط سورية وحقوق سورية بقوله: «لا يوجد شيء اسمه «شروط سورية» للتفاوض بل يوجد شيء اسمه «حقوق سورية»، ويوجد شروط دولية تتطابق مع الحقوق السورية والعربية بشكل عام، وبالتالي فإن (إسرائيل) تقف في وجه إعادة الحقوق السورية وفي وجه الشروط الدولية».

وفي إشارة إلى إستراتيجية سورية في الصمود والتحرير وقدرتها على مجابهة العدوان الإسرائيلي في حال وقوعه قال الرئيس الأسد: «إن سورية لا تسعى إلى إشعال فتيل الحرب، ولكن إذا فرضت الحرب على سورية فسوف تدافع عن نفسها، وهي قادرة على ذلك، إن (إسرائيل) قد تستطيع التحكم ببداية الحرب ولكنها لن تستطيع مطلقاً أن تتحكم بخاتمتها أو بنتائجها، إن الطرف العربي ونحن منه في الطليعة هو من يملك قرار إنهاء الحرب، كيف وأين وبماذا تنتهي».

وجاءت قرارات المؤتمر القطري العاشر الذي انعقد في الفترة بين ٦ و٩ حزيران ٢٠٠٥ لتؤكد النهج السلمي الذي اتخذه السيد الرئيس في تصريحاته الرسمية ومواقفه، وتضمنت التوصية الأولى للمؤتمر «التزام إستراتيجية السلام في حماية المصالح الوطنية، واستعادة أراضينا المحتلة وحقوقنا المغتصبة، وتفعيل المبادرة العربية للسلام كأساس لتحرير الجولان السوري المحتل حتى خط الرابع من حزيران ١٩٦٧».

كما أكد ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية الصادر في ١٢ تشرين الأول ٢٠٠٤ التزام الجبهة النهج السلمي في سياستها الدولية إذ جاء ما يلي: «الالتزام بمبادئ الشرعية الدولية وقرارات منظمة الأمم المتحدة لحل الصراع العربي – الإسرائيلي، على أساس مبادئ الحق والعدل والقانون الدولي وحل الصراعات بالطرق السلمية».

الضرورة الشعرية ما لها وما عليها

أهم المشكلات التي تعتري الشاهد الشعري وأثرها في بناء القاعدة النحوية

| سوسن صيداوي

للشعر منزلة مهمة لدى علماء العربية، ولكن جرى الخلاف بينهم فيما يُحتج به في الضرورة الشعرية، الأخيرة التي هي من أهم المشكلات التي تعتري الشاهد الشعري ولها أثر مهم في بناء القاعدة النحوية، فهي قضية اختلفوا في معناها، وفي أسبابها، وبموقفهم منها، الأمر الذي ترتّب عليه خلاف في التقعيد النحوي، بين التقعيد الشمولي العام، والتقعيد المخصوص للغة الشعر، هذا الخلاف دفع غير واحد من النحاة إلى الاعتماد على الشاهد النثري والشاهد القرآني في استنباط القاعدة النحوية. ولأن موطن الضرورات الكثيرة التي اختلف فيها علماء النحو، حول ما جاز للشاعر ارتكابه منها وما امتنع، وما عقدوا الأبواب الخاصة في مصنفاتهم لما يجوز للشعراء ارتكابه وما لا يجوز للمتكلم استعماله في كلامه ونثره، كما خصص لها بعضهم كتباً، كالمبرد والقزاز وابن عصفور. ولضرب أمثلة والحديث عن الضرورة الشعرية بما لها وما عليها، أصدر د. عصام درار الكوسى كتاباً صادراً عن الهيئة العامة السورية للكتاب ضمن مجموعة القضايا اللغوية، ومنه نقدم لكم:

معنى الضرورة وأسبابها

أفرد الباحث في كتابه حيزاً شرح فيه معنى الضرورة الشعرية لغة: مأخوذة من الاضطرار، وهو الحاجة إلى الشيء أو الإلجاء إليه، قال ابن منظور «ورجل ذو ضرورة، أي ذو حاجة، وقد اضُطر إلى الشيء، أي ألجئ إليه، والاضطرار: الاحتياج إلى الشيء». أما عن معنى الضرورة اصطلاحاً: فأخذت من مصطلحات الفقهاء والمفسرين، إذ تعني لديهم تجاوز أصل، أو قاعدة فقهية، إذا دعت ضرورة إلى ذلك بشرط ألا يخالف المُضطر الشريعة الإسلامية، أما في اصطلاح النحويين فهي «ما وقع في الشعر مخالفاً للقياس مما لم يقع له نظير في النثر، سواء أكان عنه مندوحة أم لا، ومنهم من قال إنهم ما ليس للشاعر عنها مندوحة». أما الأسباب التي دفعت إلى الضرورة الشعرية والتي ذكرها د. عصام درار الكوسى، فيتابع بأن خرق القواعد من بعض الشعراء كان مدعاة اختلاف بين علماء اللغة والنحو، قدماء ومحدثين في الأسباب الداعية إليه، فمنهم من يرى أن يدلل على قوة الشاعر وسموّه على الناثر، ومنهم من يرى أنه دليل ضعف في لغة الشاعر.

وعن خصوصية اللغة الشعرية فقد أدرج الباحث مثلاً من أوائل النحاة وهو الخليل الذي روي عنه أنه قال: «والشعراء أمراء الكلام يصرّفونه أنّى شاؤوا، ويجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم من إطلاق المعنى وتقييده، ومن تصريف اللفظ وتقعيده، ومدّ المقصور، وقصر الممدود، والجمع بين لغاته والتفريق بين صفاته، واستخراج ما كلّت الألسن عن وصفه ونعته، والأذهان عن فهمه وإيضاحه، فيقربون البعيد، ويبعّدون القريب، ويحتج بهم ولا يحتج عليهم». ومن هذا يوصلنا الباحث إلى التالي:

١– إن للشعراء أساليب خاصة يتجهون إليها بإرادتهم «أنّى شاؤوا» جرياً وراء المعنى، وليس لمواجهة عجز في مقدرتهم اللغوية أو لضيق تسببه قيود الشعر.

٢– إن هذه الأساليب ليست خطأ، بل تفوق منهم على غيرهم، لأنهم يستخرجون «ما كلّت الألسن عن وصفه ونعته».

٣– إن هذه الأساليب تبقى محصورة في دائرة اللغة لا تخرج عليها، فلو كانت هذه الأساليب خارجة عن إطار اللغة لاحتج عليهم –أعني الشعراء– لا بهم، وهذا يؤكد أن ثمة صلة بين ما قاله الشاعر في حال الاضطرار وما قاله الناثر في حال السعة.

٤– إن هذه الأساليب قد تأتي موافقة للهجة ما في خصوصيتها «والجمع بين لغاته»، وهذا يعني أن ثمة لهجات لم تدخل في دائرة التقعيد العام للّغة.

إن هذه الأمور وغيرها تؤكد أن الضرورة لدى الخليل ومن سار في ركبه دليل قوة طبع لدى الشاعر، سار إليه بإرادته ليبلغ بالتعبير مستوى آخر من مستويات الاستعمال الواقعة في اللغة، قال ابن جنّي: إن الضرورة «ليست بقاطع دليل على ضعف لغة الشاعر، ولا قصوره عن اختيار الوجه الناطق بفصاحته... لكنه جشم ما جشمه على علمه بما يعقب اقتحام مثله، إدلالاً بقوة طبعه، ودلالة على شهامة نفسه». وكمثال إن ما عرضه ابن جنّي من أن الشاعر يلجأ إلى الضرورة في حال السعة محتجاً بقول الشاعر:

من كان لا يزعمُ أنّي شاعرٌ
فيَدَنُ مني تَنهدُ المزاجرُ

وقول أبي النجم العجلي:

قد أصبحت أم الخيارِ تدّعي
علي ذنباً كلّه لم أصنعِ

ويتابع د. عصام هنا بأن الشاعر يستطيع «أن يقول: فليدن مني ولا يختل الوزن، وكذا في البيت الثاني لو نصب كلمة كله «لما كسر الوزن». وأيضاً بأن هذين الشاهدين وغيرهما من الشواهد التي يمكن أن نعيدها إلى الأصل، ولا يختل الوزن، لا تمثل سوى جزء ضئيل من أبيات الضرورة، ولا يمكن أن نحكم على معنى الضرورة من خلالها، فالجزء الأكبر من أبيات الضرورة لو حاولنا أن نخلصها من الضرورة ونعيدها إلى الأصل لفسد الوزن، من ذلك قول ذي الرمة:

وقفنا فقُلنا إيهِ عن أم سالمٍ
وما بالُ تكليمِ الديارِ البلاقع

استشهد به النحاة على حذف التنوين من «إيه» ضرورة، ولو حاول الشاعر أن يأتي به على الأصل لفسد الوزن.

أنواع الضرورة الشعرية

تحت هذا العنوان أفرد د. عصام درار الكوسى أمثلة لم يكتف النحاة بالضرورة في إطارها العام، بل فصّلوا القول فيها، وتوقف عند بعض الأمثلة، ومن الأمثلة في هذه التفاصيل كان حددها أبو بكر بن السراج بسبعة أشياء، حين قال «ضرورة الشاعر أن يضطر الوزن إلى حذف، أو زيادة، أو تقديم، أو تأخير في غير موضعه، وإبدال حرف، أو تغيير إعراب عن وجهه على التأويل، أو تأنيث مذكر على التأويل». وأيضاً من الأمثلة التي طرحها الباحث الأسس التي تقوم عليها الضرورة فقد جعلها ابن عصفور أربعة: الحذف، الزيادة، التقديم والتأخير، البدل. على حين جمع حمزة الأصفهاني الأساسين الأخيرين؛ وهما التقديم والتأخير، والبدل في أساس واحد، وهو التغيير. وهو عينه ما فعله الآلوسي في ضرائره، إذ جعلها ثلاثة أسس لا أربعة: وهي الحذف، الزيادة، والتغيير.